

القول بأن الحد من التجريم يؤدي إلى إلغاء تجريم السلوك، يعني أن الحد من التجريم إجراء ينصب على السلوك بمعزل وبالتالي فإن للحد من التجريم طابعا موضوعيا مجردا، وذلك على سبيل الاستثناء. وعلى ضوء التحديد السابق يقترح الأستاذ "محمود طه جال" تعريفا للحد من التجريم بقوله: "هو إلغاء للوجود القانوني للقاعدة الجنائية وذلك بشقيها، يؤدي إلى نزع الصفة الجرمية عن السلوك، جنائيا مع إمكانية استمرار خضوعه لقاعدة قانونية أخرى غير جنائية، 1 تستند إلى اعتبارات من المالمة تمليها السياسة الجزائية". وإن كان هذا التعريف قد يعد أدق وأوضح التعريفات المقترحة، عليه قصره نطاق الحد من التجريم في صورة واحدة وهي إلغاء نص التجريم برمته، وذلك حينما قال "إلغاء الوجود القانوني للقاعدة الجنائية"، بينما الحد من التجريم قد وذلك بنزع وصف التجريم عن إحدى كالصورة غير العمدية للسلوك دون الصورة العمدية، أو الأشخاص. يلغي وجودها القانوني. ومن خال ما سبق يمكن الاعتماد على التعريف السابق مع بعض الإضافة المشرع وفقا لسلطته في المالمة، وذلك أي بنزع الصفة الجرمية وبالتالي إعادة الجزائية، الفرع الثاني صور الحد من التجريم وتطبيقاتها في التشريع الجزائري أوال: صور الحد من التجريم. ميزت اللجنة الأوروبية لمشاكل التجريم المنبثقة عن المجلس الأوروبي بين نوعين للحد من التجريم: الأول قانوني والآخر فعلي. الذي يتم بناء على التشريع، بمشروعته قانونيا واجتماعيا، عقوبات تجاه هذا السلوك. 2 والزنا، والعلاقات الجنسية المثلية الذي تم بأغلب الدول الأوروبية. أما الحد من التجريم الفعلي فيتمثل في الآليات المتخذة من قبل الدولة للتخفيف من وطأة المتابعة الجزائية وتبسيط العقاب، وذلك بالتخفيف من ردود فعل أجهزة العدالة حين تطبيقها للنصوص الجزائية في مواجهة بعض أنواع السلوك المجرم، وهذا النوع من التجريم - 14, Conseil de l'Europe. الجرائم، 4 الجرائم، 5 أخرى أولى بالرعاية. قرار حفظ الملف لعدم الأهمية، المالمة، وقد يعمل بهذا الأسلوب في جرائم الأعمال الشككية، التي قد ال تصل فيها خطورة الفعل مبلغا يهدد المصالح المحمية. 3 - ويظهر هذا النوع أيضا من خال مبدأ تفريد العقوبة، بحيث يمنح لقضاة الموضوع سلطة واسعة في تقدير العقوبة، قانونا. 4 - وأخيرا وحسب ما ذهبت إليه اللجنة الأوروبية فإنه يمكن أن يتم إلغاء للحد من التجريم، أما إذا كان النص داخل في إطار السلطة التقديرية للمشرع، فإنه ال يمكن لهذه المحاكم إلغاء التجريم، وذلك احتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات المقرر دستوريا. 6 التجريم، من التجريم، السلوك جزائيا، فهي مجرد تعطيل ظرفي للنصوص الجزائية مراعاة الاعتبارات معينة. 7 التكييف الجزائي للسلوك، فأما الصورة الأولى فتقتضي إلغاء النص المجرم من النظام القانوني، وبالتالي نزول الجريمة - ولعل مثال ذلك جرائم التسول والتشرد، قد يضطرها إلى توجيه تعليمات لرجال الضبط القضائي للتغاضي عن مالحقة مرتكبي هذه المخالفات، هذه النصوص قضائيا. - كجرائم التهريب الجمركي التي تتم على الحدود مثال، حفاظا على الأمن العام وتفاديا لوقوع الفوضى بسبب احتجاج سكان المناطق الحدودية، وتكييفها القانوني، الإباحة مطلقا، صورته ومهما كانت صفة مقترفه، الطابع الجزائي. المادية منها أو المعنوية، قائمة، عنصر الاعتداء مثال، للجريمة واستبعاد الصورة غير العمدية. أحدهما مطلق والثاني نسبي، والذي تشكل مخالفته جريمة، مع إلغاء العقوبة الجزائية التي تقابلها دون إحال جزاء آخر مهما كانت طبيعته محلها، بحيث يتم الاعتراف القانوني التام بمشروعية السلوك الذي كان مجرما. وهذا النوع يفترض أن السلوك محل الحد من التجريم كان يشكل اعتداء على مصلحة واحدة، وبالتالي 10 فإن إلغاء تجريمه يجعله مشروعا بالنسبة لباقي الفروع القانونية. أما الحد من التجريم النسبي فهو إلغاء وصف عدم المشروعية الجزائية وإحالة وصف عدم المشروعية القانونية المدنية أو الإدارية أو التأديبية أو المهنية بدال منه، فروع القانون، وهذا النوع يفترض قانونية بحمايتها، القواعد القانونية غير الجزائية. وذلك طبقا لما يوافق أهدافه المؤسسة على اعتبارات المالمة التي تفرضا سياسته الجزائية، 260. ثانيا: تطبيقات الحد من التجريم في التشريع الجزائري. لسياسة الحد من التجريم، ذلك أن مسألة مؤسساتهم. وقد تعالت الأصوات المطالبة برفع التجريم عن المخالفات التي يرتكبها هؤلاء 12 فبراير 2011، وتجسد ذلك من خال تعديل المادة 119 مكرر من قانون العقوبات، 13 والمادتين 26 و29 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته. "وذلك بغرض زرع المزيد من الثقة في نفوس الإطارات والمسيرين العموميين للنهوض بمهامهم في كنف الطمأنينة، العدالة المستقلة، على أل يعني ذلك تخويل للعقاب (للعقاب) أو الإغالب من بالمال العام". مزاجيا، مجهولة، وهو ما يمنح المسيرين متنفسا للعمل بحرية ويطلق روح المبادرة لديهم، وهو ما سيعود بالنفع على المؤسسات 14 الاقتصاد الوطني". سوى تحديد صفة م. وهو في الحقيقة تعديل منطقي كون المادة ع.ج، والتي تم إلغاؤها وجمعية البنوك والمؤسسات المالية. 11 س. 2001، ص. 16؛ س. 2011، ص. 4. - بالقانون رقم 11-15 المؤرخ في 2 رمضان 1432 13 س. 2011، ص. و.ف. م. التجريم؛ 119 مكرر عدم تحريك الدعوى العمومية بخصوص جريمة الإهمال في التسيير، إل بتقديم شكوى من أجهزة الشركة المنصوص عليها في القانون التجاري، أو في عندما ترتب الجريمة إضرارا بالمؤسسات العمومية

القتصادية، 16 الرأسمال المختلط. التعديل البالغة 14 اقتراحا، والمقدمة من النواب، خلصت إلى حذف الفقرة الثانية أما بخصوص تعديل المادتين 26 و29 من ق. و.ف. م، فالملاحظ أن المشرع قد الواردة بالمادتين، وألغى الصورة غير العمدية لها، أي أن الأخطاء التي يرتكبها المسيرون دون قصد، أصبحت غير مجرمة وغير معاقب عليها بعقوبة جزائية. فبالنسبة للمادة 26 من ق. و.ف. م المتضمنة لجريمة المحاباة في الصفقات العمومية، فقد كانت الصياغة السابقة لها تسوي بين جميع أنواع مخالفة الأحكام سواء ارتكبها سهواً بدون عمد أو، فأصبحت الصياغة الجديدة تقصر التجريم فقد ركز مشروع التعديل وفقاً لما صرح به وزير العدل على إذ اعتبر أن: "الصياغة السابقة كانت تجرمه وتعاقب عليه بصفة مطلقة، وعلى وجه العموم دون اعتبار لطبيعة المشاريع والمؤسسات الاقتصادية فيما يقوم به في القائمين على إدارة من سرعة واثمان، ص. 147. المرجع السابق، ص. ر.م، 238 17 ، م الموافق لـ 13 يوليو 2011 4-3. والمتابعات الجزائية ضد الموظف العمومي عن صور التبديد التي تدرج وال يأتيها المسير عمدا يقترح المشروع إضافة شرط لتجريم فعل التبديد، 18 بحيث ال يسأل الموظف العمومي أو يتابع إل إذا تعمد فعل التبديد". والملاحظ أن الصياغة الجديدة للمادة 29 ق. م وإن رفعت اللبس عن فعل التبديد باشتراطها ركن العمد، الحد من التجريم، بالختلاس والتالف والاحتجاز بدون وجه حق والاستعمال غير المشروع لأموال 19 العمومية، وهذا في إطار تجسيد سياسة رفع التجريم عن فعل التسيير، فيكون من غير المنطقي أن يُضي م باقي الأفعال. سنتين (2) إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 000.000. موظف عمومي يقوم عمدا بتبديد أو اختلاس أو إتلاف أو احتجاز دون وجه حق أو أي ممتلكات أو وظيفته أو بسببها". عن فعل التسيير، ولما بالمقابل سلبات عديدة، ويبين ذلك من خال تقدير هذه السياسة بالمطلب الموالي. 18 ع. 236، كل موظف عمومي يبدد عمدا أو يختلس أو يتلف أو يحتجز بدون 19 وجه حق أو يستعمل على نحو غير شرعي لصالحه أو لصالح شخص أو كيان آخر أي ممتلكات.؛ بينما كانت الصياغة السابقة كالتالي: "يعاقب. كل موظف عمومي يختلس أو يتلف أو يبدد أو يحتجز عمدا وبدون وجه حق أو يستعمل على نحو غير شرعي لصالحه أو لصالح شخص أو كيان آخر أي ممتلكات." تقدير سياسة الحد من التجريم الفرع الأول أوال: الآثار السلبية للحد من التجريم. السياسة، أي أن رفع الوصف الجرمي على السلوك سيؤدي إلى 20 معتبر في معدل ارتكابه، وذلك لغياب الردع الذي كان يوفره النص التجريمي، بما يحمله من عقوبة ومتابعة جزائية. ويرى البعض أنه يمكن التقليل من هذا الأثر السلبي، وذلك بحرص المشرع والاقتصادية، ومن جهة أخرى يشير الفقه المعارض إلى أن الحد من التجريم سيؤثر سلباً على ويضعف ثقتهم به، معين سيجعل الأفراد يعتقدون بأن المشرع لم يبني تجريمه للفعل سابقاً على أسس وهذا ما يؤثر 23 ومبررات كافية، سلباً على ثقتهم بحرصه على حماية حقوقهم وحرياتهم، تعرضوا للمتابعة والعقاب بسبب اقترافهم لذلك السلوك، 2 (étude de comité européen pour les problèmes criminels, op. p. 62. HULSMAN, op. cit, 26 كافية في زمن الحق، بسبب التطورات التي مست المجتمع، 24 والقيم والمصالح، مما استوجب بالنتيجة إلغاء التجريم. وعلى العكس يرى هذا الاتجاه المؤيد للحد من التجريم أن الاستمرار بتجريم وغابت المصلحة التي تقتضيه، هو ما يؤدي إلى إضعاف إذ في هذه الحالة سيصبح أداة للاستبداد والطغيان، فالمجتمع 25 الثقة بالنظام الجزائي، إقرار هذا الخطأ، بل إن تراجع عن هذا التجريم هو ما سيكسبه ثقة أفراد المجتمع ومن الآثار السلبية للحد من التجريم احتمال إقدام ضحايا السلوك الذي ألغى يقت ص ممن ألقوا الأذى بحقوقهم وحرياتهم، يحقق التوازن بين مختلف المصالح 27 الخاصة، في ظل غياب نظام عام للعقاب، المتعارضة دون إفراط أو تفريط. الأفعال، والتي قد يثير رفع التجريم 274. comité, cit, 27 cit, 27 comité européen pour les problèmes criminels, op. cit, 62. محمود طه جال، المرجع السابق، ص. وفقاً لما أشارت إليه اللجنة الأوروبية لمشاكل التجريم، والتي تؤثر على الدولة المطبقة لسياسة الحد من أن إلغاء تجريم سلوك معين بهذه الدولة، الدول التي لم تسلك نفس النهج للهجرة والنزوح إلى تلك الدولة، وهذا طمعا في وخاصة 29 إذا تعلق الأمر ببعض المزايا الاقتصادية. الدول التي توفر لهم قدراً من الحرية والخصوصية، وترفع عنهم بعض القيود وبالرغم من الآثار الإيجابية على هذه الدول الناتج عن جلب الاستثمارات بما ينعش اقتصادها، فإنه بالمقابل قد يؤدي إلى نتائج عكسية غير كاستغلال التسهيلات الضريبية والجمركية لتحويل الفوائد من العملة الصعبة إلى الخارج. انحسر عنه التجريم من قبل أفراد أجنيبين، مواطني الدولة المستقبلية، خصوصاً وأن الحد من التجريم كما سبق توضيحه، وإن عن الشعور بمزاحمة الجانب. والحراس الليبيين للبنوك 30. 69. op. cit, المرجع السابق، 44. المرجع السابق، ص. حيث يلجأ الأفراد إلى حماية 32 والمصارف والمحالت الكبرى والفنادق الفاخرة. بعيداً عن تدخل التي أخذت أبعاداً خطيرة تنذر بالتهديد للحقوق والحريات الفردية، وذلك نتيجة الممارسات التي يسلكها القائمون على هذا النظام الأمني الخاص، والتي تدخل ضمن صالحيات سلطة الضبط كالتفتيش والاستجواب والتهديد بالاستعمال غير الشرعي

للسالح، وغيرها تظهر إشكالات أخرى تتعلق بالدول التي لم تطبق الحد من التجريم، وتتعلق هذه الإشكالات على العموم في مسألتين، 35 الأحكام الأجنبية. فبالنسبة لنظام تسليم المجرمين فإن الإشكال يثور في حال عدم وجود اتفاقية الشخص الذي ارتكب هذا السلوك على إقليمها ثم فر هاربا إلى الدولة التي ألغت أساس مبدأ الاختصاص الشخصي، 277. - Conseil de l'Europe, comité européen pour les problèmes criminels, op. 70. 35 المرجع السابق، ص. - سليمان عبد المنعم، النظرية العامة.